العدد الثامن

2025. 02 .01

HUMAN JOURNAL

هيومان جورنال

فريق هيومان جورنال يشارك في المؤتمر الدولي للأمن وحقوق الإنسان

في 7 فبراير 2025، يلتقي فريق "هيومان جورنال" مع نخبة من الخبراء والمختصين للمشاركة في المؤتمر الدولي للأمن وانعكاساته على حقوق الإنسان، الذي سيُعقد في مدينة ماربورغ الألمانية. حدث عالمي لمناقشة القضايا الأمنية وتأثيراتها على الحقوق الإنسانية، حيث تواصل "هيومان جورنال" رسالتها في دعم العدالة الإنسانية وإيصال صوت الإنسان.

CONFERENCE ON SECURITY AND ITS IMPLICATIO

HUMAN RIGHTS

2025

منارة إنسانية للإعلام

Human Journal

تصدر شهرياً عن الهيئة الأوربية الدولية للتنمية و حقوق الإنسان

غير مخصصة للبيع

العدد الثامن 01. 02. 2025

الإنسان أولاً: قضايا تحت المجهر في العدد الثامن من "هيومان جورنال"

"هيومان جورنال" ليست مجرد مجلة، بل منصة تسعى لتكون صوتاً لمن لا صوت لهم، وجسراً ينقل معاناة الإنسان إلى العالم. من خلال تقاريرها الميدانية، وحواراتها المعمقة، ومواضيعها المتنوعة، تعمل المجلة على تسليط الضوء على القضايا التي تمس جوهر الإنسانية، بموضوعية وشفافية، ساعية لإحداث تأثير إيجابي وترك بصمة حقيقية في كل عدد جديد.

كما عودتكم "هيومان جورنال" في إصداراتها السابقة، تستمر المجلة في التزامها الراسخ بتناول قضايا الإنسان بموضوعية وشفافية، متجاوزة الحدود لتسلط الضوء على زوايا المعاناة الإنسانية المختلفة. من المرأة والطفل إلى الشباب والتعليم، نفتح الملفات المغلقة التي تعكس عمق التحديات التي تواجه البشرية، وننقل الحقيقة كما هي لإشعال نقاش هادف وبنّاء.

في هذا العدد الثامن، يواصل فريقنا تقديم محتوى متنوع وغني بالحوارات، المقالات، والتقارير. نسلط الضوء على أهمية الترابط الأسري ودوره في مواجهة التحديات المعاصرة، ونتناول بعمق تجربة اندماج السوريين في ألمانيا، بين الأمل والتحديات. وفي قسم الشباب، نكشف عن تحقيق مثير حول ظاهرة الاتجار بقلوب البشر، قضية إنسانية تهز الضمير العالمي.

أحمد الأحمد رئيس مجلس أدارة EICDHR e.V

كما نضع قضية العدالة الانتقالية في سوريا تحت المجهر، مسلطين الضوء على الجرائم والانتهاكات التي لا تزال تنتظر الإنصاف. وفي السودان، نلقي الضوء على جرائم الجنجويد المروعة ومعاناة الملايين في ظل استمرار الأزمات. من جانب آخر، نستعرض قصص نجاح النساء المعيلات في مصر، بوصفهن رمزاً للصمود والإصرار. كما نبرز جهود المملكة العربية السعودية في إرساء السلام وتقديم الدعم الإغاثي للنيجر، في واحدة من أبرز قضايا الإغاثة العالمية. لبنان أيضاً حاضر في هذا العدد، حيث نسلط الضوء على أزماته المتشعبة وتأثيرها على مختلف شرائح المجتمع.

هذا العدد دعوة للتأمل والتحليل، وخطوة أخرى نحو الاقتراب من الإنسان في كل مكان، مهما كانت ظروفه. شكراً لثقتكم الدائمة بنا، ولنواصل معاً كشف الحقائق وإعلاء أصوات من يحتاجون إلى الإنصات.

رئيس مجلس إدارة *EICDHR e.V*
أحمد الأحمد

هيومان جورنال

تصدر عن الهيئة الأوربية الدولية للتنمية و حقوق الإنسان

EICDHR

Germany
Luthericher Kirchhof.1
35037 Marburg
info@eicdhr.org
www.eicdhr.org

رئيس التحرير

أ. عادل قطف

نائب رئيس التحرير

ديانا شعبان

أعضاء هيئة التحرير

وليد سالم القدال
خالد البقيرات
ريم محمد عبيد
أحمد النعيمي
عبد القادر عبيد

التصميم و التنفيذ

EICDHR

المراسلات

humanjournal2023@gmail.com

الأخبار	3
مقال رئيس التحرير	4
الزاوية القانونية	7
حوارات	9
قضايا إنسانية	12-14
الزاوية الفنية	16
المرأة	17
الطفل	
الشباب	20
تقارير	
تحت المجهر	21-23-25

أخبار EICDHR

في 7 فبراير 2025، تحتضن مدينة ماربورغ الألمانية الحدث الدولي "الأمن وانعكاساته على حقوق الإنسان"، برعاية الهيئة وعدد من المؤسسات الدولية. يهدف المؤتمر إلى مناقشة تأثير السياسات الأمنية على الحقوق والحريات الأساسية، وطرح حلول توازن بين متطلبات الأمن واحترام حقوق الإنسان. يجمع الحدث نخبة من الخبراء والمختصين لبحث قضايا الأمن السيبراني، مكافحة الإرهاب، وسياسات الهجرة في سياق حقوق الإنسان.

نداء عاجل لأهالي الأطفال المفقودين في سوريا

تدعو الهيئة الأوروبية الدولية للتنمية وحقوق الإنسان (EICDHR) أهالي الأطفال المفقودين في سوريا، الذين يُعتقد أن بعضهم قد نُقل إلى SOS Children's Villages Syria بدون وثائق رسمية، إلى التواصل معنا للمساعدة في التعرف عليهم ولمّ شملهم مع عائلاتهم.
نعمل بالتعاون مع الجهات المعنية لتوفير المعلومات اللازمة ودعم العائلات في متابعة قضية أطفالهم.

للتواصل:
البريد الإلكتروني: info@eicdhr.org
ساهموا في نشر هذا النداء لضمان حقوق الأطفال وإعادتهم إلى ذويهم.

رئيس التحرير: عادل قطف

الترابط الأسري في سوريا.... قصة نجاح رغم سنوات الحرب

رئيس التحرير عادل قطف

على مر السنين، واجهت سوريا تحديات جمة بسبب الصراع المستمر والحرب، ورغم قساوة ما تعرضت له المدن السورية خلال السنوات الماضية من دمار وتهجير ومحاولة لتفكيك النسيج الإجتماعي السوري الذي يشكل خليطا فريدا من كافة الطوائف والديانات، إلا أن المجتمع السوري تمكن من الحفاظ على الترابط الأسري والتمسك بالتقاليد والعادات التي تعزز من قوة الأسرة ووحدتها.
يمثل الترابط الأسري في سوريا قصة نجاح استثنائية تفتقدها باقي البلدان، والتي تعكس قدرة المجتمع السوري على التكيف والصمود في وجه الصعاب، وبما أن الأسرة هي اللبنة الأساسية في المجتمع، وتشكل قاعدة قوية للدعم العاطفي والاجتماعي والاقتصادي في سوريا، فإنها تلعب دورًا محوريًا في حياة الأفراد، حيث يتم نقل القيم والتقاليد من جيل إلى آخر، لذلك يعتبر الترابط الأسري قوة دافعة تساهم في تعزيز الاستقرار وتقود إلى المجتمع المتماسك.
في هذا المقال الذي أحببت من خلاله أن أسلط الضوء على التراث السوري الذي تعايش معه السوريون خلال مئات بل آلاف السنين وتوارثتها الأجيال والتي تعكس مدى الألفة والحب بين الأسر والتي يطلق عليها بين قوسين ((التقاليد الشامية والسورية)) .

الصورة من عادل قطف

تُعتبر التقاليد الشامية واحدة من أبرز هذه التقاليد، حيث تشمل العديد من الأنشطة الاجتماعية والثقافية، ولا تزال الأسر السورية تحافظ على هذه التقاليد والعادات التي تعزز من ترابطها وتماسكها.
فعلى سبيل المثال، تُعتبر الجلسات العائلية المسائية جزءًا لا يتجزأ من حياة العديد من الأسر السورية، حيث يجتمع أفراد الأسرة لتناول الطعام ومناقشة أمور الحياة اليومية، وهذا ما تفتقده الأسر في البلدان الأخرى، ففي العديد من الأسر السورية، يُعتبر السكن مع الأسرة بعد الزواج أمرًا شائعًا، يُعزز هذا الترتيب من الروابط العائلية ويوفر دعمًا إضافيًا للأزواج الجدد، كما يمكن للزوجين الاستفادة من تجارب الجيل الأكبر والاستفادة من الدعم المالي والنفسي الذي تقدمه الأسرة الممتدة، وهو ما يساهم في تعزيز الوحدة العائلية والاستقرار الاجتماعي.

ومن أبرز مظاهر الترابط الأسري في سوريا هي التجمعات العائلية في المناسبات الخاصة، سواء كانت مناسبات دينية مثل عيد الفطر وعيد الأضحى، أو مناسبات اجتماعية مثل حفلات الزفاف، يُظهر السوريون حبهم للتواصل والاجتماع مع أفراد الأسرة والأصدقاء، حيث تُعزز هذه التجمعات من الشعور بالانتماء والتكاتف، وتوفر فرصة لمشاركة الأفراح والأحزان معًا.

لا يقتصر الأمر على ذلك بل يحب السوريون الخروج في نزهات جماعية كوسيلة لتعزيز الروابط العائلية. سواء كانت النزهات في الحدائق العامة أو الرحلات إلى المناطق الطبيعية، تُشكل هذه النزهات فرصة للاسترخاء والاستمتاع بالوقت مع العائلة، تُساهم هذه الأنشطة في بناء ذكريات جميلة وتعزيز الروابط بين أفراد الأسرة.

وهناك العديد من العادات والتقاليد الأخرى التي تعبرعن التراث السوري أذكر منها الضياف حيث يتم استقبال الضيوف بحفاوة وكرم،وتُقدم لهم وجبات شهية ومشروبات تقليدية ،بالإضافة إلى سرد القصص التقليدية والأغاني التراثية لنقل التراث الشفهي من جيل إلى آخر والتي تعبر عن القيم والتجارب الثقافية للشعب السوري، كما يعتبر الدين والثقافة جزءًا لا يتجزأ من حياة السوريين. فالتعاليم الدينية والثقافية تشكل أساسًا للقيم والمبادئ التي يتبعها المجتمع السوري،

الصورة من عادل قطف

الصورة من عادل قطف

حيث تُعزز هذه القيم من التماسك الاجتماعي والترابط الأسري، كما تُعتبر المساجد والكنائس والأماكن الثقافية مركزًا للتجمعات العائلية والاجتماعية، ليتم تبادل الأفكار والمشاعر بين أفراد المجتمع.

بالإضافة إلى كل ما سبق فإن الأمثال والحكم الشعبية تلعب دورًا كبيرًا في نقل الحكمة والتجارب من جيل إلى آخر، تُستخدم هذه الأمثال في الحياة اليومية لتوجيه الأفراد وتعزيز القيم والمبادئ الأخلاقية. وتُعتبر الأمثال والحكم الشعبية جزءًا من التراث الثقافي السوري، وتساهم في تعزيز الروابط العائلية والاجتماعية.

ورغم التحديات الكبيرة التي واجهتها سوريا خلال سنوات الحرب، تمكن المجتمع السوري من الحفاظ على هذا الترابط الأسري والتماسك الاجتماعي، يُظهر السوريون قدرة استثنائية على التكيف والصمود، ويعتمدون على دعم الأسرة والمجتمع لمواجهة الصعاب، يُعتبر الترابط الأسري في سوريا مثالًا رائعًا على قوة الوحدة والتعاون في مواجهة الأزمات، كما لعبت المرأة السورية دورًا أساسيًا في تعزيز الترابط الأسري، فهي تتولى دورًا مركزيًا في تربية الأطفال ونقل القيم والتقاليد العائلية، بالإضافة إلى ذلك، تعمل النساء بشكل كبير في مجالات مختلفة لتوفير الدعم المالي والمعنوي للأسر. حيث تساهم المرأة في تعزيز التواصل والتفاهم بين أفراد الأسرة وتقوية الروابط العائلية.

الصورة من عادل قطف

ولكن يجب التنويه إلى أنه رغم النجاحات التي حققها المجتمع السوري في الحفاظ على الترابط الأسري، إلا أن هناك تحديات مستقبلية يجب مواجهتها، حيث تشمل هذه التحديات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والتأثيرات الثقافية الخارجية، فإن تعزيز الترابط الأسري مستقبلاً يتطلب تكيفًا مستمرًا مع هذه التغيرات وتطوير استراتيجيات لدعم الأسرة والمجتمع.

فريق هيومان جورنال

"عادل قطف
صحفي وكاتب
سوري مقيم في
فرنسا، معد تقارير
تلفزيونية ومدير
عدة شبكات
، اخبارية
و رئيس تحرير
هيومان جورنال"

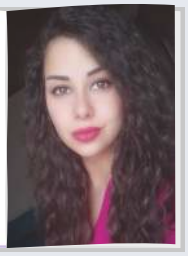

"ديانا أكرم
شعبان، من لبنان
صحفية ومحررة
وناشطة بحقوق
الإنسان و نائبة
رئيس تحرير
هيومان جورنال"

"ريم محمد عبيد
من سوريا
أدب عربي ورياض
أطفال فلسفة
منتسوري
ناشطة في حقوق
الإنسان
محررة في
هيومان جورنال"

"خالد البقيرات،
محامي سوري
مقيم في المانيا،
رئيس لجنة
مكتب حقوق
الإنسان في
EICDHR و محرر
في هيومان
جورنال"

"وليد سالم
القدال من
السودان
كاتب صحفي
منسق شراكات
لدى المنظمات
الدولية، و صحفي
في هيومان
جورنال"

"أحمد النعيمي،
من ألماني مدرس
لغة عربية، و محرر
و كاتب و مدقق
لغوي في هيومان
جورنال"

"عبد القادر عبيد،
سوريا مقيم في
المانيا،مصور و
ناشط في حقوق
الإنسان، مختص
في التسويق
والإعلام و صحفي
في هيومان
جورنال"

خالد البقيرات

المحامي خالد البقيرات رئيس لجنة حقوق الإنسان في الهيئة الأوربية الدولية للتنمية و حقوق الإنسان

العدالة الانتقالية في سوريا: الطريق نحو المصالحة والتعافي

بالمفهوم العام تختلف وسائل الاثبات الادلة القانونية التي يتوجب توافرها لاكتمال أركان الجريمة الجنائية في المحاكم الجنائية العادية، عن الأدلة والإثباتات المطلوبة أثناء تطبيق مبدأ العدالة الإنتقالية، حيث تتطلب المحاكم الجنائية العادية أدلة إثبات قطعية في حين لا يمكن تطبيق هذه الشروط أثناء تطبيق مبدأ العدالة الإنتقالية، كما هو الوضع في الحالة السورية، حيث يصعب توجيه الإتهام ضد شخص أو أشخاص محددين وتقديم كافة الأدلة والإثباتات ضدهم، على الرغم من وجود الآف بل مئات الآف الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري لذلك لابد هنا من تطبيق مبدأ العدالة الإنتقالية.

لذلك تُعدّ العدالة الانتقالية نهجًا ضروريًا للتعامل مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال الثورة السورية، وهي تهدف إلى تحقيق العدالة، جبر الضرر، والمصالحة الوطنية في سوريا، يُعتبر تطبيق العدالة الانتقالية خطوة محورية نحو بناء مستقبل مستدام.

كما تشمل العدالة الانتقالية مجموعة من الآليات والإجراءات مثل المحاكمات، لجان الحقيقة، برامج التعويضات، والإصلاحات المؤسساتية، تهدف هذه الجهود إلى معالجة الانتهاكات من خلال مساءلة مرتكبي الجرائم وتعويض الضحايا، مما يسهم في تعزيز مبدأ سيادة القانون ومنع تكرار الانتهاكات.

معوقات تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا
رغم أهميتها، تواجه العدالة الانتقالية في سوريا العديد من التحديات، أبرزها:
لابد بداية من توافر الإرادة السياسية و المجتمعية في الداخل السوري والتوافق الوطني حول آليات العدالة الانتقالية و الإلتزام بتنفيذها.

الصورة من عادل قطف

تدمير البنية التحتية: خلال سنوات الثورة عمد النظام البائد إلى إضعاف المؤسسات القضائية والإدارية ورضوخها لتعليمات الأجهزة الأمنية، مما يجعل من الصعب تأسيس نظام عدالة مستقل وفعال.

كذلك أعتقد أن ضحايا النظام البائد ليس لديهم أي ثقة بنظام قضائي كان جزء و عونا للنظام الساقط على تبرير جميع الأفعال الإجرامية التي كانت ترتكبها عصابته المجرمة وتمعن في إيذاء الشعب السوري المقهور الذي لاحول له ولا قوة له.

الإرادة الدولية: لابد لتفعيل وتطبيق مبدأ العدالة الإنتقالية من إرادة وتعاون دولي عالي المستوى من أجل محاكمة، و محاسبة مرتكبي جرائم كانت تصل إلى حد التطهير العرقي بحق الشعب السوري، و جميع الأشخاص الذين تعرضوا للأذى على يد هذه العصابة المجرمة، وهنا لابد من القول أن تعدد المصالح الدولية والإقليمية في سوريا يزيد من تعقيد الوضع، حيث تستخدم بعض الأطراف العدالة الانتقالية كأداة لتحقيق أهدافها السياسية.

الطريق إلى الأمام يتطلب تطبيق العدالة الانتقالية في سوريا وإشراك جميع الأطراف الوطنية والدولية والمنظمات الحقوقية المهتمة بهذا الشأن، في عملية شاملة تهدف إلى المصالحة وإعادة الإعمار.

يجب إنشاء آليات محايدة لتوثيق الانتهاكات، تقديم تعويضات عادلة للضحايا، وضمان تمثيل جميع المكونات السورية في هذه الجهود. كما أن تعزيز دور المجتمع المدني وتشجيع الحوار الوطني يُعتبران خطوات أساسية نحو تحقيق هذا الهدف.
رغم الصعوبات الجسيمة، تبقى العدالة الانتقالية حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار في سوريا. هي ليست مجرد مسألة قانونية، بل أداة لإعادة بناء الثقة وتمكين السوريين من طي صفحة الماضي والمضي قدمًا نحو مستقبل أكثر إشراقًا.
الأستاذ المحامي خالد البقيرات
الزاوية القانونية

خالد البقيرات
رئيس لجنة حقوق الإنسان في EICDHR

في الصورة، يظهر بشار الأسد الرئيس المخلوع مع عدد من الميليشيات

عبد القادر عبيد

سوريون اندمجوا في ألمانيا مرتبكون أمام تحدي العودة

حوار مع مضر قنبر، وعقيل الحمود شابان سوريان مقيمان في ألمانيا

مضر قنبر، شاب سوري جاء إلى ألمانيا وهو في الثامنة عشرة من عمره. خلال سنوات إقامته هناك، أكمل دراسته التدريب المهني في الكهرباء ، وحصل على الجنسية الألمانية، لكن تجربته لم تكن سهلة.

في هذا الحوار، ناقشنا مع مضر تحديات اندماجه في ألمانيا، ورؤيته للعودة إلى سوريا، والتأثيرات الثقافية التي تركتها هذه التجربة عليه.

يظهر في الصورة مصر قنبر

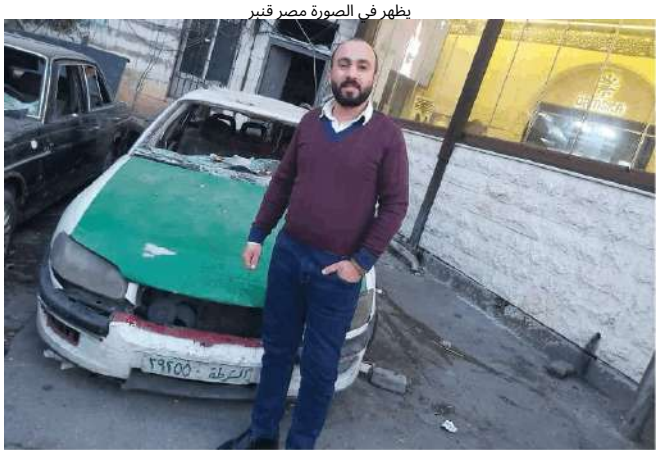

يبدأ مضر الحديث عن تجربته في الاندماج قائلاً:

"الاندماج لم يكن أمرًا سهلاً على الإطلاق. لقد واجهت تحديات كبيرة خلال فترة الدراسة والعمل، أهمها التعامل مع بعض المواقف التي تعكس نوعًا من الفوقية تجاه الأشخاص من أصول عربية، كنت أشعر أحيانًا بأنني مضطر لإثبات كفاءتي بشكل مضاعف مقارنة بزملائي الألمان، سواء في الجامعة أو في سوق العمل، رغم ذلك، تمكنت من تجاوز هذه التحديات، وأكملت دراستي في ألمانيا، وحصلت على فرصة عمل جيدة."

عبد القادر عبيد، صحفي في هيومان جورنال

وعندما سُئل عن فكرة العودة إلى سوريا، أجاب مضر بتفكير عميق:

"نعم، فكرت كثيرًا في العودة إلى سوريا، وأنا على طريق العودة بشكل نهائي، لكن الأمر يحتاج إلى تأسيس بيئة مناسبة لعملي هناك، كما أن المشكلة الأساسية التي أواجهها تتعلق بعائلتي؛ زوجتي إيطالية، وأطفالي لا يتحدثون العربية بسبب عدم وجود حياة اجتماعية أو منزلية تعتمد اللغة العربية، لقد أصبحت الألمانية هي لغتهم الأم، وهذا يعقد فكرة الاستقرار في سوريا."

وعن تأثير الإقامة في ألمانيا على هويته وشخصيته، قال مضر بصراحة:

"وصلت إلى ألمانيا عندما كنت في الثامنة عشرة من عمري. كبرت وأنا أتفاعل مع المجتمع الألماني بشكل كبير، لكن ذلك أثر على شخصيتي وثقافتي بشكل سلبي. الآن، أجد صعوبة في تكوين علاقات والتواصل مع المجتمع العربي، وهذا يشعرني أحيانًا بالغربة حتى بين أبناء بلدي."

أما عن خططه المستقبلية، فقال مضر بحزم:

"لا يمكنني إنكار فضل ألمانيا عليّ. لقد قدمت لي الدعم في أصعب الظروف، خاصة في الأيام الأولى من لجوئي. الحكومة كانت متعاونة وقدمت لي كل ما أحتاجه لتجاوز الصعوبات. لكنني الآن، أشعر أن الوقت قد حان للعودة إلى الوطن والمساهمة في بناء مستقبله. أريد أن أنقل خبراتي وأعمل على تطوير مجالي هناك."

تجربة مضر تمثل واقع الكثير من الشباب السوريين الذين نشأوا في مجتمعات جديدة وتأثروا بها. وبين مشاعر الامتنان لألمانيا والحنين إلى الوطن، تبقى العودة خطوة تحتاج إلى ترتيب الظروف المناسبة، لذلك كان لابد لنا كفريق مجلة هيومان جورنال أن نستطلع آراء لاجئين آخرين حيث أجرينا هذا الحوار مع الشاب السوري عقيل الحمود ليجيب بما يلي :

عقيل الحمود، شاب سوري يقيم في ألمانيا منذ عشر سنوات، حصل على الجنسية الألمانية وأكمل دراسته في إدارة الأعمال والتسويق. تمكن من تحقيق اندماج ناجح، لكنه يراقب الوضع الحالي في سوريا عن كثب. في هذا الحوار، نستعرض تجربته في الاندماج، رؤيته للعودة، وتحدياته المستقبلية.

عقيل الحمود

يبدأ عقيل حديثه واثقًا: "تجربتي في الاندماج ناجحة ولله الحمد، وأرى أن السبب الرئيسي لهذا النجاح هو تعلم اللغة الألمانية. ركزت على إتقانها، وبدأت العمل في شركات ألمانية وعالمية، مثل أمازون، مما زاد من ارتباطي بالمجتمع الألماني. ورغم صعوبة تعلم اللغة، إلا أن المثابرة والمتابعة كانت أساس النجاح. اليوم، بعد عشر سنوات في ألمانيا، حصلت على الجنسية الألمانية، وجمعت عائلتي هنا، أعتقد أن كل خطوة قمت بها ساهمت في تحقيق هذا النجاح."

وعن فكرة العودة إلى سوريا، يعلق عقيل بحماس: "بالطبع فكرت في العودة، فالوطن يبقى له مكانة خاصة في القلب. أود أن أقدم شيئًا لبلدي ولأبناء وطني من الخبرات التي اكتسبتها هنا، لكن هناك عوامل تعيق اتخاذ قرار العودة، أهمها الأمان. إذا شعرت أنني أستطيع العودة إلى منزلي مطمئنًا دون خوف أو قلق، سأكون أول العائدين. كما أنني أحتاج إلى التأكد من أن هناك نظامًا عادلًا بدون محسوبية أو فساد."

وعن فكرة العودة إلى سوريا، يعلق عقيل بحماس: "بالطبع فكرت في العودة، فالوطن يبقى له مكانة خاصة في القلب. أود أن أقدم شيئًا لبلدي ولأبناء وطني من الخبرات التي اكتسبتها هنا، لكن هناك عوامل تعيق اتخاذ قرار العودة، أهمها الأمان. إذا شعرت أنني أستطيع العودة إلى منزلي مطمئنًا دون خوف أو قلق، سأكون أول العائدين. كما أنني أحتاج إلى التأكد من أن هناك نظامًا عادلًا بدون محسوبية أو فساد."

الصورة من عبد القادر عبيد

بعد ذلك تطرق عقيل إلى تأثير الحياة في ألمانيا على هويته الثقافية، فيؤكد قائلاً: "رغم العيش لفترة طويلة في ألمانيا، إلا أنني حافظت على هويتي الثقافية والدينية. الاختلاط بالمجتمع الألماني كان مكثفًا، لكنني تمسكت بتقاليدي وقيمي. أعتقد أن السوريين بشكل عام متمسكون بهويتهم، ويحلمون بعودة بلدهم إلى الاستقرار ليكونوا جزءًا من نهضته."

وعندما تحدثنا عن المخاوف التي قد تواجهه في حال العودة إلى سوريا، قال عقيل: "الخوف الأساسي هو غياب الأمان والاستقرار. أريد أن أعيش في بلد تحترم فيه القوانين وتتوفر فيه الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء بأسعار معقولة. الوضع المعيشي الصعب في سوريا يجعل فكرة العودة مرهقة. الناس هناك يعانون للحصول على أبسط احتياجاتهم اليومية، وهذا أحد الأسباب التي تجعلني مترددًا."

أما عن رؤيته للمستقبل، فقال عقيل: "الخيار بين البقاء أو العودة معقد، لكنني أميل إلى البقاء في ألمانيا في الوقت الحالي مع التخطيط للعودة مستقبلاً. أطمح إلى أن أعمل بين البلدين، بحيث أنقل خبراتي وتجربتي لأبناء وطني. لا أستبعد أن أعود بشكل كامل في المستقبل إذا تحسنت الأوضاع، لكن حاليًا أعتقد أن العمل بين سوريا وألمانيا سيكون الأنسب لي."

وما بين حلم العودة إلى بلد آمن مستقر تحترم فيه القوانين يستطيع السوريين بناء مستقبل زاهر فيه، وبين الخوف من المجهول، يبقى السوريون مترددون كلما لاحت فكرة العودة إلى وطنهم دون ثوابت تؤمن لهم الحياة الكريمة والمستقبل الذي يحلمون به لهم ولأطفالهم.

الصحفي :عبد القادر عبيد

الصورة من عبد القادر عبيد

حنين حديفه

المغيب قسرياً .... بين المطرقة والسندان

حنين حديفة/ محامية سورية

في ظل انتهاكات حقوق الإنسان في دول العالم أجمع ، وفي الدول العربية خاصة ومنها سورية ، التي عاث بها نظام الأسد البائد ، وانتهك كل المعايير الإنسانية والدولية ، ووجه سلطته الديكتاتورية العسكرية بطريقة ممنهجة واستراتيجية، ولم يوفر هذا النظام الغاشم أي طريقة قمعية، إلا وحارب بها الشعب السوري على مدار أعوام عديدة ، ويشكل الاختفاء القسري أحد هذه الوسائل القمعية غير المشروعة الذي تمارسه أجهزة الدولة في ملاحقة مواطنيها السياسيين ، رغم إدراجه في قائمة الجرائم المحظورة ، لانتهاكه حقوق وحرية الإنسان الأساسية.

الاختفاء القسري كما عرفته الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري في المادة ٢ منها هو "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو الأشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون."

الصورة من عادل قطف

وقد تم اعتبار الاختفاء القسري جريمة لانتهاك حقوق إنسانية تكفلها القوانين لذلك كان في تجريمها منع لحصول مثل تلك الانتهاكات من أصحاب السلطة والنفوذ ، وتتمثل الحقوق المنتهكة نتيجة لارتكاب جريمة الاختفاء القسري في حق الفرد بالاعتراف بشخصيته القانونية، ونتيجة ذلك حرمان الشخص من حريته وأمنه ، وبإخفائه يصبح في عزلة عن العالم الخارجي ، فيُحرم من حقه في التعليم وفي الصحة نتيجة لتردي الأوضاع في السجون.

وعند تعرض المحتجز قسرياً للتعذيب والمعاملة القاسية انتهاك وإهانة لإنسانيته، وقد ينتج عن مثل هذا التعذيب الموت وفي ذلك انتهاك لحقه في الحياة ، فيصبح الإنسان دون هوية ودون وجود ضمانات قضائية ومحاكمة عادلة تنصفه.

وما رأيناه في السجون السورية كفيلاً لإيضاح الصورة بأن جثث المغيبين قسرياً لا تُعامل دائماً على نحو يكفل احترامها ويصون كرامتها، وهذا ما شهدناه بأم أعيننا على أرض الواقع في سجون الأسد سيئة السمعة ، بعد تحرير الثوار لسورية من نظام الأسد وأتباعه.

وعند دراسة حالة الاختفاء القسري عن قرب نستطيع رؤية أثر هذه الانتهاكات ليس على المغيبين فحسب، بل يطال أسرهم وبسببها تعيش عائلات الأشخاص المفقودين في كرب وقلق، وتتضارب في نفوسهم الحيرة وقلة الحيلة بشأن مصير ذواتهم.

ولأن عائلات المفقودين لا تعلم إن كان أحباؤها الغائبون أحياءً أم أموات، فإن تلك العائلات تقتات على الأمل لسنوات طويلة مغموسة بالمعاناة والألم وإعلان الحداد.

ولا نستطيع إنكار وتهميش المعاناة النفسية المصاحبة لهذه الظروف القاسية. وغالباً ما يقع أفراد عائلة الشخص المفقود بصعوبات ومشقات اقتصادية واجتماعية عدة كما لو أن آلامهم ليست عميقة بما فيه الكفاية.

الصورة من عادل قطف: تظهر صور المغيبين قسرياً في دمشق

وبالحديث عن الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري التي دخلت حيّز التنفيذ في 23 كانون الأوّل/ ديسمبر 2010.
عند السؤال كيف تحمي هذه الاتّفاقية الأشخاص؟

استطعنا باختصار توثيق خلفية الاتفاقية على الأحكام التالية:

*عدم تعرّض أي شخص من دون أي استثناء للاختفاء القسري، حتى في أوقات الحرب أو غيرها من حالات الطوارئ العامة.

*التأكيد على أن الاختفاء القسري يشكل جريمة ضد الإنسانية عندما يُمارس على نطاق واسع أو بطريقة منهجية.

إلزام الدول على تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في البحث والتحقيق.

*وإلزام الدول الأطراف بتجريم الاختفاء القسري وجعله جريمة يعاقب عليها القانون.

* حظر الاعتقال السري وإلزام الدول الأطراف بضمان المعايير القانونية الدنيا المتعلّقة بالحرمان من الحرية، مثل الاحتفاظ بسجلات رسمية للأشخاص المحرومين من الحرية تنطوي على حدّ أدنى من المعلومات والسماح لهم بالاتصال بأسرهم أو محاميهم أو أي شخص آخر يختارونه.

*إلزام الدول بالبحث عن الأشخاص المختفين، والتحقيق في اختفائهم، وتمكين الضحايا من الوصول إلى العدالة وجبر الضرر .

الحديث عن هذه الجريمة يطول ولا يمكن توثيقه بشكل كامل في هذا المقال.

لكن ما نتمناه في الأيام القادمة أن يتم وضع آلية فعالة ، للقضاء على هذه الجرائم المهددة لحياة الأشخاص، ووقف استغلال الدول أنشطة مكافحة الإرهاب كذريعة لانتهاك التزاماتها.

والحد من هروب مرتكبو أعمال الاختفاء القسري في الإفلات من العقاب.

ووضع آليات عمل فعالة للمراقبة الدولية، وجمعيات حقوق الإنسان في البلاد المستضعفة وإيلاء اهتمام خاص بمجموعات معينة من السكان، مثل الأطفال وذوي الإعاقات.

حنين حديفه/ محامية سورية

وليد سالم القدال

جرائم الجنجويد ضد المواطن في حرب السودان

وليد سالم القدال/صحفي في هيومان جورنال

بعد الهزائم المتتالية التي تتلقاها عناصر قوات الجنجويد (الإرهابية) في كل محاور ربوع البلاد والانتصارات المتقدمة التي تحققها قوات الشعب المسلحة ، نجد أن الميليشيا الإرهابية تمارس أفظع الجرائم الإنسانية من خلال اعتدائها على المواطن الأعزل، وقصفها وتدوينها المستمر للمؤسسات المدنية و الإستراتيجية ومعسكرات النازحين ، هذا الأعتداء الذي يتم بشكل عشوائي ومتكرر أدى إلى إلحاق الضرر الكبير بهذه المؤسسات الخدمية وقتل الأبرياء بالمعسكرات والأحياء المدنية ، وذلك إن دل إنما يدل علي (إرهابية) هذه القوات ووحشيتها وتعمدها علي إلحاق الضرر بهذا المنشآت الوطنية وقتل الأبرياء عن عمد وهذا يعد من ضمن الجرائم الإنسانية التي يعاقب القانون مرتكبيها مؤسستاً وقيادة.

جرائم الجنجويد الإرهابية في ولاية الجزيرة

علي مر الأيام الماضية لم تتوقف جرائم الجنجويد في ولاية الجزيرة وخاصة بعد تحرير عاصمتها مدينة (ود مدني) وبعض المحليات والقرى حولها من دنس الجنجويد ، لم تسلم بقية قرى ومحليات الولاية من انتقامات الجنجويد الوحشية، حيث أصبحت تجتاح القرى وتنهب الممتلكات وتهجر المواطنين وتغتصب النساء وتقتل الشباب دون أدني إنسانية منهم ، وهذا بفعل الإنتقام نتيجة هزيمتهم وعجزهم عن النصر على القوات المسلحة ، وحتى الآن لا زالت مثل هذا الأفعال تمارس في كثير من قرى ومحليات الولاية على مرمى ونظر المجتمع الدولي ، هذا الجرائم الذي تعد من ضمن الجرائم الإنسانية التي تخالف القانون الدولي الإنساني وتعد جريمة من جرائم الحرب ، لابد من رصدها من قبل المجتمعات المحلية المنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية وتوثيقها من أجل محاسبة مرتكبيها قيادتاً ومؤسسة.

الصورة من وليد سالم القدال

قصف الجنجويد للمنشآت الصحية

نشاهد بأم عيننا والعالم أجمع يرى استهداف قوات الدعم السريع [الإرهابية] للمؤسسات الصحية بالبلاد عموماً وعلي وجه الخصوص. (**المستشفى السعودي**)بمدينة الفاشر شمال ولاية دارفور ، حيث نجد تجدد المليشيا القصف على هذا الصرح الطبي الحيوي في المدينة بشكل يومي حتى بلغ عدد استهدافه لأكثر من " مائة " مرة ويتم ذلك عبر التدوين المباشر بالتدوين المدفعي والصواريخ والمسيرات الانتحارية من قبل قوات المليشيا (الإرهابية) التي تحاصر المدينة منذ شهور ، وعلي ضوء هذا الاستهداف الغاشم الذي بلغ عدد ضحاياه أكثر من 400 شخص من الكوادر الصحية بالمستشفى والمرضى والمرافقين وبعض العاملين بالصرح ، وهذا أن دل أيضاً إنما يدل على وحشية هذه القوات وجرائمها ضد المواطن وليس ضد النظام السابق والقوات المسلحة كما تزعم ، لأن كل ذلك يتم باستهداف مباشر ومستمر بشكل يومي من الصباح حتى المساء وهي تعلم تماماً بأنها صرح طبي خدمي وليس به سوا مرضى مواطنين ومرافقين أبرياء.

قصف الجنجويد لمعسكرات النزوح بالبلاد

أن الاستهداف المباشر من قبل عناصر الدعم السريع (الإرهابية) علي معسكرات النازحين ما هو إلا عمل ممنهج ومقصود على المواطن الذي لم يجد مكان يفر إليه من جحيم بطشهم بالمدن سوا معسكرات النازحين خارج المدينة ، وهذا العمل الغير إنساني من قبل الميليشيا يمارسونه حتماً بعد الهزائم المتتالية الذي يتلقونها هنا وهناك ، هذا القصف الذي جعل الملايين من شعبنا في حالة نزوح مستمر بحثاً عن مكان آمن ، وهذا القصف الانتقامي الذي أدى إلى مقتل المئات من المواطنين الأبرياء وجرح المئات منهم ، ومع ذلك لا تجد الميليشيا حرجاً في مواصلة هذا الجرم والاستهداف الممنهج الجبان الذي يبين وحشيتها اتجاه المواطن وعرقلة المساعدات الإنسانية وقفل الطريق أمام الوصول لمستحقيها ، وهذه المعسكرات التي تأوي الملايين من النازحين باتت في حصار ممهنج وقاتل من قبل الميليشيا (الإرهابية) وأصبحت حياة هؤلاء النازحين مهددة بالموت جوعاً إذا ما تواصلت هذه الجرائم من قبل قوات الميليشيا وهذا ما قد يؤدي إلي كارثة إنسانية حقيقة داخل هذا المعسكرات ولابد أن تحاسب عليها هذا الميليشيا (الإرهابية) محلياً ودولياً.

الصورة من وليد سالم الفضل

الصورة من وليد سالم القدال

قصف الجنجويد لمحطات الخدمات من المياه والكهرباء

من أجل أحداث الرعب والخوف وسط المواطنين وتعطيل مجريات الحياة في أماكن المواطنين الآمنة تقوم قوات الميليشيا بممارسة اجرامها الممنهج بقصف مراكز الخدمات العامة من المياه والكهرباء، التي يستمد منها المواطن مقومات حياته اليومية ، وتمارس هذا القوات مثل هذا الأفعال الشنيعة زاعمة أنها بذلك تستطيع تحقيق نصر مزيف على القوات المسلحة ومساندتها من شعبها ، وكل هذه الأفعال الإنتقامية من قبل قوات المليشيا ما هي إلا إشارة إلي هزيمتها ، ولا تعد هذه الأفعال إلا أنها أفعال العاجزين.

وفي الأيام الماضية قامت هذه القوات [الإرهابية] بقصف السدود والمحطات الكهربائية في أنحاء متفرقة في البلاد محاولة تعطيل حياة المواطن وإخضاع القوات المسلحة لمساعيها الواهية بديمقراطيتها المزعومة لتعيد لنفسها قوة باطشة اكتسبتها في غفلة من الزمان بمساعدة " خونة " ومنتفعين مارسوا كل أنواع الخيانة والارتزاق على وطنهم وشعبهم.

نداء للمجتمع الدولي والمنظمات الأممية والدولية

علي ضوء كل هذا الجرائم الوحشية والإنسانية واللاخلاقية التي تمارسها قوات الميليشيا (الإرهابية)على المواطن ومرافق خدماته الحياتية نجدد دعوتنا للمجتمع الدولي والمنظمات الأممية والدولية لاتخاذ قرارات عاجلة لإيقاف استهداف هذا القوات الإرهابية للمرافق العامة ومعسكرات النزوح وأحياء المواطنين ، وأن تفرض عقوبات علي بقية قياداتها (الإرهابية) وعلى كل من يثبت تورطه في هذا الجرائم النكراء ، وأيضاً مطالبتها بفتح مسارات إنسانية عاجلة لوصول المساعدات الغذائية والأدوية ورفع الحصار عن كل الأماكن الذي تحاصرها فوراً دون قيود أو شروط مسبقة حفاظاً علي حياة المواطنين الأبرياء.

وليد القدال/صحفي في هيومان جورنال

الفنان ديلاور عمر

لوحة بعنوان "دور المرأة في بناء المجتمع: بين التقدير والتقليل"

المرأة هي الأساس الذي تُبنى عليه المجتمعات؛ فهي التي تُنجب الأجيال وتغرس القيم عبر التربية، مما يجعل دورها محورياً في صياغة مستقبل أكثر إشراقاً. ومع ذلك، لا تزال هناك جهات تُقلل من قيمتها وتأثيرها في عملية بناء المستقبل، متجاهلةً إسهاماتها الجوهرية في مختلف المجالات.

هذا المفهوم يتجسد بشكل رائع في لوحة الفنان ديلاوير عمر، التي تعكس عمق دور المرأة وأهميته في تشكيل النسيج الاجتماعي والإنساني.

ريم محمد

تمكين الحرائر المعيلات

تسعى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، بالتعاون مع منظماتها الشريكة، دعمًا متنوعًا للأمهات الناجيات من الحروب. تشمل هذه الخدمات المساعدات النقدية، الرعاية الصحية، الدعم النفسي، والتعليم.

أبرزها:

سانت آندروز لخدمات اللاجئين (ستارز): تقدم خدمات تعليمية ودعمًا نفسيًا وإجتماعيًا للاجئين.

الهلال الأحمر المصري: يوفر خدمات صحية وإغاثية للاجئين والمجتمعات المضيفة.

هيئة كير الدولية: تعمل على تمكين المرأة وتقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي.

المؤسسة المصرية لدعم اللاجئين: تقدم مساعدات قانونية ودعمًا لحقوق الإنسان.

مصر الملجأ: تعمل على تقديم الدعم النفسي والإجتماعي.

يمكن للأمهات الناجيات من الحروب التواصل مع هذه المنظمات للحصول على الدعم المناسب لاحتياجاتهن، من خلال تنمية مهارات الحرف اليدوية بكافة أشكالها وعمل ورش تدريبية ، ثم تأسيس مشاريع صغيرة من إبداعهن ، لتدخل السوق المحلي أولاً وتحقق إنتشاراً ملموساً يرضي طموحهن ، كما تسهم المنظمات في ترويج المنتجات بعمل بازارات ومعارض بإسم صاحبة المشروع محققةً بذلك الثقة بالنفس والاعتماد على الذات في كسب المعيشة وإعالة الأسرة .

يُعد دعم مشروعات الأعمال اليدوية للأمهات الناجيات من الحروب فكرة رائعة لتحقيق الاستقلال المالي لهن وإعادة بناء حياتهن، حيث يقسم البرنامج على النحو التالي:

ريم محمد/محررة في هيومان جورنال

1. المرحلة الأولى: دعم وتأسيس المشروع (50,000 جنيه مصري)

التدريب والتأهيل:

تنظيم **ورش عمل لتعليم المهارات** الأساسية في :

الكروشيه، والاميجرومي ، ومصنوعات الخرز، وصناعة الشنط الجلدية، وفن الريزن ، والخزفيات ، والجبس وغيرها.

توفير تدريب على إدارة المشاريع الصغيرة، التسويق، وإدارة الأموال.

1-منحة التأسيس (50,000 جنيه):

تُخصص لشراء الأدوات والمعدات الأساسية مثل:

ماكينات الخياطة، الخيوط والخرز، المواد الخام لصناعة الجلود، الجلديات ، القش ، وأبر الصوف للحياكة ، وتغطية تكاليف المكان (في حال الحاجة إلى ورشة صغيرة).

الصورة من ريم محمد

2- المرحلة الثانية: متابعة المشروع وتطويره

الدعم التقني:

توفير استشارات مستمرة لتحسين الجودة وزيادة الإنتاجية.

تنظيم دورات متقدمة لتطوير التصاميم وجذب العملاء.

3-منحة التطوير (20,000 جنيه):

تُستخدم لتوسيع المشروع مثل:

شراء مواد خام إضافية.

تطوير أدوات الإنتاج.

تمويل التسويق الإلكتروني (إعلانات عبر الإنترنت أو إنشاء متجر إلكتروني).

4- تسويق المنتجات:

التعاون مع المعارض المحلية والأسواق الشعبية لترويج المنتجات.

إنشاء صفحة على منصات التواصل الاجتماعي (مثل فيسبوك وإنستغرام) لعرض المنتجات.

البحث عن شراكات مع المتاجر الكبيرة أو منصات التجارة الإلكترونية لتوزيع المنتجات.

5- الشراكات الداعمة:

يمكن التعاون مع:

منظمات المجتمع المدني لتوفير التدريب.

بنوك التنمية الصغيرة لتقديم الدعم المالي والإشراف.

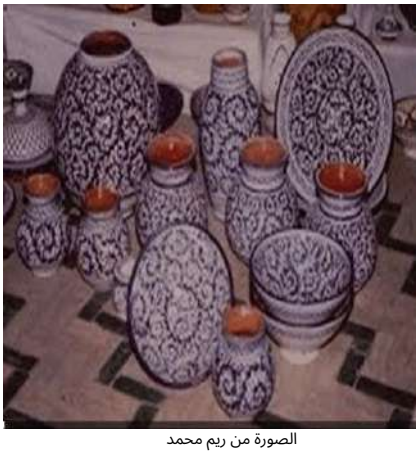

الصورة من ريم محمد

6- آلية التقييم والمتابعة:

وضع معايير نجاح للمشروع مثل حجم المبيعات وعدد العملاء.

تقديم استشارات دورية لتحسين الأداء.

ثم تقييم الأفضل وتوثيق قصص النجاح

الصورة من ريم محمد

هذا النموذج من دعم اللاجئات يعتبر مثالاً عمليًا على كيفية تمكين المرأة اقتصاديًا بطريقة مستدامة. تعمل المنظمات الشريكة على تقديم سلسلة من الخدمات المتكاملة التي تساعد اللاجئات على تحقيق دخل مستقر وتطوير مهاراتهن.

كما تقلل العبء المالي على اللاجئات لتشجيعهن على بدء العمل دون الحاجة إلى رأس مالٍ كبير .

تقديم دوراتٍ حول تحسين جودة الإنتاج والتصميم.

كما تتعلم المرأة أساسيات التسويق والإدارة البسيطة لمشاريعهن.

التصنيع والدفع مقابل العمل:

بعد أن يقمن بصناعة المنتجات في منازلهن أو ضمن ورش صغيرة.

تقوم المنظمات بدفع المقابل لهن "المصنعية" لضمان حصولهن على دخل ثابت.

تسعير عادل للجهد المبذول في كل قطعة.

الترويج والبيع:

المنظمات تأخذ المنتجات الجاهزة وتتكفل بتسويقها وبيعها محليًا أو دوليًا.

المشاركة في معارض محلية ودولية للمنتجات اليدوية.

البيع عبر منصات التجارة الإلكترونية مثل "أمازون" أو " نون ".

تخصيص جزء من الأرباح لدعم المزيد من اللاجئات.

أهداف هذا البرنامج :

التمكين الاقتصادي: يضمن مصدر دخل مستدام للاجئات، مما يساعدهن على تحقيق الاستقلال المالي.

تنمية المهارات: يمنح اللاجئات فرصة لتعلم مهارات جديدة وزيادة إنتاجيتهن.

تعزيز الثقة: العمل اليدوي يمنح اللاجئات شعورًا بالفخر بمنتجاتهن ويساعدهن على الإندماج في المجتمع.

الترويج للتراث: المنتجات اليدوية غالبًا ما تحمل طابعًا ثقافيًا وتراثيًا، مما يخلق سوقًا جديدًا يهتم بالثقافة اللاجئة.

كيفية تطوير هذا النموذج:

1. إنشاء منصة إلكترونية:

إنشاء متجر إلكتروني لعرض منتجات اللاجئات محليًا ودوليًا.

تخصيص قسم يروي قصص نجاح اللاجئات لجذب العملاء.

2. توسيع التدريب:

تقديم دورات متقدمة تشمل تصميمات عصرية وتقنيات جديدة.

إشراك متخصصين في التصميمات العالمية لتطوير المنتجات.

الجدير بالذكر :

بأن صناعة المكرمية والكروشيه شهدت رواجًا ملحوظًا في السوق المصري والعربي والعالم ،خلال السنوات الأخيرة، نظرًا لجمالها الفني ولمساتها اليدوية الفريدة التي تُضفي وحي إبداعي لايستهان به .

نجد ذلك في الديكورات المنزلية مثل : السجاد اليدوي، الستائر، وأغطية الطاولات من المكرمية.

وسائد وزينة جدارية بالكروشيه.

2. الإكسسوارات:

الحقائب اليدوية.

المجوهرات مثل العقود، الأساور، وأقراط الأذن.

الصورة من ريم محمد

الصورة من ريم محمد

3. الأزياء:

البلوزات، الكارد يغانات، والشالات المصنوعة بالكروشيه.

ملابس الأطفال والقبعات والقفازات والأحذية

حافظات الاكواب، وصناديق التخزين المصنوعة من المكرمية أو الكروشيه.

كما أن هناك عوامل ساعدت على نجاح هذه

الصناعة:

التراث الفني: تمزج الكروشيه والمكرمية بين الحرف اليدوية التقليدية واللمسات الحديثة، ما يجعلها جذابة لجميع الأذواق.

التكلفة المعقولة: تعتبر منتجات الكروشيه والمكرمية خيارًا اقتصاديًا مقارنةً بالمنتجات المستوردة.

الطلب على المنتجات اليدوية: أصبح هناك اهتمام كبير بالمنتجات المصنوعة يدويًا بسبب جودتها وتميزها.

نصائح لاستثمار هذا الرواج في المشاريع النسائية:

1. التخصص والإبداع:

تقديم تصاميم فريدة تتماشى مع الاتجاهات الحديثة.

دمج ألوان وخامات جديدة مثل الخيوط الملونة أو المعاد تدويرها.

2. التسويق الرقمي:

إنشاء حسابات على منصات مثل إنستغرام وفيسبوك لعرض المنتجات.

مشاركة صور احترافية للمنتجات وعرض مراحل تصنيعها لإبراز الجانب اليدوي.

3. التوسع في السوق:

التعاون مع محلات الهدايا والمفروشات المحلية.

بيع المنتجات في الأسواق والمعارض الحرفية.

4. التدريب ونقل المهارات:

تنظيم ورش عمل لتعليم النساء الأخريات هذه المهارات، مما يخلق فرص عمل إضافية.

3. تعزيز الاستدامة:

استخدام مواد خام صديقة للبيئة أو معاد تدويرها لتلبية احتياجات السوق الحديث.

الترويج للمنتجات على أنها **"صديقة للبيئة"** و**"دعم إنساني"**، مما يزيد من قيمتها السوقية،

لديها قصص إبداعية من حرائر ناجيات من الحروب والعنف، هن كلهن عزمٌ وإصرار على تحد الواقع الأليم ، ورسم خارطة مشرقة لغدٍ متميز في ظل رعاية أممية داعمة وخيرة ، لتنشئة أسر منتجة وفاعلة في بلد اللجوء ، ورفضهن الوقوف مكتوفاتٍ الأيد وعاجزاتٍ عن التغير .

كل الشكر والامتنان للمنظمات الإنسانية في مصر على الإيمان بقضيتهن ودعمهن وتحفيز بذرة الإبداع في مخيلاتهن.

ريم محمد/محررة في هيومان جورنال

ديانا شعبان

ديانا شعبان نائبة رئيس التحرير

الإتجار بقلوب الخلق

وَيْحُكُم، أعلى النفس التي خلقها الله تتجرّؤون و تكسرون قلوب الابرياء!!!!!!!!!!!!
نعم الإتجار بقلوب الخلق تجرؤ على عرش الله في قلوبهم.
فلنلق نظرة على تعريف الاتجار بالبشر حسب تقارير الأمم المتحدة هو استخدام القوة أو الخداع أو الإكراه أو أي وسائل أخرى لاستغلال الأفراد في أعمال غير قانونية مثل العمل القسري، الاستغلال الجنسي، أو تجارة الأعضاء البشرية. يُعتبر الاتجار بالبشر انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان ويتضمن استغلال الأشخاص من خلال إجبارهم على العمل أو ممارسة الأنشطة غير المرغوبة، فاعتبر هذا النوع من الجرائم ظاهرة عالمية تؤثر على ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم.
تقوم الأمم المتحدة من خلال مختلف وكالاتها، وخاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، بتقديم تقارير دورية عن الاتجار بالبشر، وتسليط الضوء على الأبعاد العالمية لهذه الجريمة. تقارير الأمم المتحدة تستند إلى بيانات ميدانية وأبحاث شاملة تُظهر تطور هذه الظاهرة في مختلف أنحاء العالم.
محتويات تقرير الأمم المتحدة حول الاتجار بالبشر بين ان معدلات الاتجار بالبشر قد ارتفعت في السنوات الأخيرة خاصة مع استمرار الأزمات الاقتصادية التي تدفع الأفراد إلى الوقوع ضحايا لهذه الجرائم، حيث يتم استغلالهم بوعود كاذبة بحياة أفضل.
كذلك الحروب والصراعات تؤدي إلى تدمير البنى الاجتماعية والاقتصادية، مما يجعل الأفراد، وخاصة النساء والأطفال، أكثر عرضة للاتجار.
بالإضافة الى ذلك زيادة الهجرة غير الشرعية، حيث يواجه المهاجرون خطر الوقوع في فخ الاتجار بالبشر بسبب افتقارهم للحماية القانونية.

يسعى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة الاتجار بالبشر عبر الحدود.كتوفير آليات لفرض القوانين بشكل فعال وفرض عقوبات رادعة على المهربين والمستغلين.ودعم الضحايا عبر تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع. بالإضافة إلى التوعية حول خطر الاتجار بالبشر وسبل الوقاية منه.لكن الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر توجه تحديات كالتحقيقات المعقدة فالاتجار بالبشر غالبًا ما يكون جريمة معقدة متعددة الجنسيات مما يجعل التحقيقات صعبة، أيضًا التمويل غيركافٍ لمكافحة هذه الجريمة.
لذلك قدمت الأمم المتحدة عددًا من التوصيات لدول العالم من أجل مكافحة الاتجار بالبشر بشكل أكثر فعالية، ومنها تعزيز التعاون بين الوكالات الدولية لضمان تبادل المعلومات والموارد، والعمل على تحسين قوانين الهجرة لتقليل المخاطر التي يواجهها المهاجرون في طريقهم إلى الدول المستقبلة. بالإضافة الى زيادة التوعية حول الأشكال المختلفة للاتجار بالبشر وأثرها على المجتمعات.
تتعدد أشكال الاتجار بالبشر وتتجاوز الحدود الجغرافية، وتستهدف الأشخاص الضعفاء في مختلف أنحاء العالم. مكافحة هذه الجريمة تتطلب جهودًا منسقة على المستوى الدولي، واستجابة عالمية منسقة بين الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني لضمان الحد من هذه الجريمة وتقديم الحماية و الدعم للضحايا.

نائب رئيس التحرير
الأستاذة ديانا شعبان

كيف يفاقم الذكاء الاصطناعي التغير المناخي

عادل قطف

عادل قطف /رئيس تحرير هيومان جورنال

أصبح الذكاء الاصطناعي (AI) في السنوات الأخيرة، أداة هامة في مكافحة التغير المناخي، وذلك بفضل قدرته على تحليل كميات هائلة من البيانات وتوفير رؤى دقيقة، كما أن الذكاء الاصطناعي يُسهم في تحسين كفاءة الطاقة والتنبؤ بأحداث الطقس وتطوير حلول مستدامة لهذه الأزمة.

دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة التغير المناخي

بات من البديهي لكل شخص على هذا الكوكب أن يدرك بأنه يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات هائلة من البيانات البيئية لتحديد الأنماط والتنبؤ بالتغيرات المناخية، وهو ما يساعد الحكومات والشركات في اتخاذ قرارات مدروسة للتكيف مع التغير المناخي، كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة الطاقة في المباني، والنقل، والصناعات من خلال تحليل البيانات و استخدام الخوارزميات المتقدمة، وهو ما يؤدي إلى تقليل استهلاك الطاقة بشكل كبير.

ويجب التنويه أيضا على القدرة الهائلة للذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والعواصف والأعاصير، وهو ما يساعد في إنقاذ الأرواح وتقليل الأضرار الناتجة عن هذه الكوارث، بالإضافة إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات، من خلال تحليل البيانات واتخاذ القرارات المدروسة وتقليل الأثر البيئي.

وبالرغم من القدرة الهائلة التي أثبتتها أداة الذكاء الاصطناعي إلا أنه يجب التنويه إلى وجود جانب مظلم بدأ يظهر للعلن ألا وهو التأثيرات السلبية للذكاء الاصطناعي والتي من الممكن أن تفاقم من أزمة التغير المناخي، خاصة من خلال انبعاثات الكربون الناتجة عن استهلاك الطاقة العالي في عمليات الحوسبة، حيث يستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي، طاقة تفوق محرك بحث تقليديا (30) مرة، وفقاً لتحذيرات العديد من الباحثين والعلماء .

ومن أهم التأثيرات السلبية للذكاء الإصطناعي على أزمة التغير المناخي ، والتي من الضروري ذكرها في المقال :

1. انبعاثات الكربون الناتجة عن مراكز البيانات:
جميعنا يدرك أن خوارزميات الذكاء الاصطناعي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة في معالجة البيانات وتدريب النماذج، حيث تُستهلك هذه الطاقة بشكل رئيسي في مراكز البيانات التي تعتمد على الكهرباء لتشغيل الأجهزة والتبريد.

الصورة من عادل قطف

ووفقًا لدراسة أجرتها جامعة ماساتشوستس، فإن تدريب نموذج AI واحد يمكن أن يولد أكثر من 626,000 رطل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وبالنظر إلى هذه الكم الهائل لإنبعاث ثاني اكسيد الكربون والذي تعادل انبعاثات خمس سيارات طوال فترة حياتها، وبذلك يتبين لنا مدى التأثير الخطير للذكاء الإصطناعي على أزمة المناخ وما يمكن أن يسببه.

كما أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرًا يحذر فيه من أن النمو السريع في استخدام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في انبعاثات الكربون، مؤكدا على أهمية تطوير تقنيات أكثر كفاءة واستدامة.

2. استهلاك الموارد الطبيعية:

لا شك في أن تصنيع الأجهزة المستخدمة في الذكاء الاصطناعي، مثل وحدات المعالجة المركزية (CPUs) ووحدات معالجة الرسومات (GPUs)، يحتاج إلى استخراج كميات كبيرة من المعادن النادرة واستهلاك الموارد الطبيعية، وهذا الاستهلاك يؤثر سلبًا على البيئة ويسهم في تدمير النظم البيئية.

كما أنه من الضروري التنويه إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة للتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، إلا أن معظم مراكز البيانات لا تزال تعتمد على الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى انبعاثات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري، التي تسهم في تفاقم التغير المناخي، وذلك ما أكدته تحقيقات منظمة السلام الأخضر (Greenpeace) التي أشارت إلى أن العديد من مراكز البيانات حول العالم لا تزال تعتمد على مصادر الطاقة غير المتجددة، ودعت المنظمة إلى اتخاذ إجراءات فورية لتحسين كفاءة الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة.

بالإضافة إلى ذلك يجب التنويه إلى أن العديد من الشركات اليوم تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحسين عملياتها وزيادة الكفاءة. حيث يُسهم هذا الاعتماد المتزايد في زيادة استهلاك الطاقة والبصمة الكربونية للشركات.

سبل الحد من التأثيرات السلبية للذكاء الاصطناعي

بما اننا تحدثنا في مقالنا هذا عن الأثر السلبي للذكاء الإصطناعي على أزمة التغير المناخي فمن الضروري تسليط الضوء على سبل الحد من هذه التأثيرات وكيفية التعاطي معها، وذلك عبرتحسين كفاءة الطاقة وتخفيض استهلاك الطاقة في مراكز البيانات من خلال تحسين كفاءة الأجهزة واستخدام تقنيات التبريد الحديثة، بالإضافة إلى تطوير خوارزميات أكثر كفاءة تحتاج إلى موارد أقل لتدريب النماذج، كما أنه من الضروري التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة عبر تشجيع مراكز البيانات والشركات على استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، والذي من الممكن أن يسهم في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير.

بالإضافة إلى ما سبق فإنه يجب التشجيع على إعادة تدوير الأجهزة الإلكترونية وتقليل الاعتماد على المعادن النادرة، حيث تسهم هذه الخطوة في تقليل الأثر البيئي لتصنيع الأجهزة، كما أنه من الضروري

تشجيع البحث والتطوير في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي المستدامة، لإيجاد حلول تكنولوجية تقلل من الأثر البيئي للذكاء الاصطناعي.

وبالرغم من الفوائد العديدة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في مكافحة التغير المناخي، إلا أنه يحمل تأثيرات سلبية قد تفاقم التغير المناخي من خلال انبعاثات الكربون واستهلاك الموارد الطبيعية، لذلك من الضروري اتخاذ خطوات جادة لتقليل هذه التأثيرات وتحقيق التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا والحفاظ على البيئة، وذلك من خلال تحسين كفاءة الطاقة، والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، وتشجيع إعادة التدوير، يمكن تحقيق مستقبل مستدام يعود بالنفع على الجميع، وبذلك يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورًا كبيرًا في مكافحة التغير المناخي إذا تم استخدامه بشكل صحيح.

رئيس التحرير

الأستاذ عادل قطف

عمر مختار الأنصاري

عمر مختار الأنصاري
عضو مؤسس لحزب التجديد الديمقراطي والجمهوري.

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب.. نموذج يُحتذى به في مكافحة التطرف ودعم الاستقرار.

في عالم يواجه تهديدات متزايدة من التطرف والإرهاب، يبرز التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب كواحد من أهم المبادرات الدولية وأكثرها تأثيرًا في محاربة الإرهاب، ليس فقط عسكريًا، بل عبر مواجهة الفكر المتطرف وتجفيف منابع تمويله وتعزيز ثقافة التسامح والاعتدال. واليوم، إذ نشهد انطلاق المرحلة الثانية من برنامج التحالف في دول الساحل الإفريقي، وتحديدًا من عاصمتنا نيامي، فإننا نقف بإجلال واحترام لهذه الجهود العظيمة.

شكر وامتنان للمملكة العربية السعودية وقيادتها الحكيمة

لا يمكن الحديث عن هذا التحالف دون الإشادة بدور المملكة العربية السعودية، الدولة التي أطلقت هذا التحالف بحكمة واستراتيجية محكمة، تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، الذي كان صاحب الفكرة والرؤية لإنشاء هذا التحالف. كما لا ننسى جهود وزير الدفاع السعودي، الأمير خالد بن سلمان، الذي يواصل دعم هذا المشروع بكل قوة.

وهذا ليس جديدا عن المملكة العربية السعودية المهتمة بالعالم الإسلامي منذ وحدتها يعتبر الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود ـ رحمه الله ـ اول من دعا إلى تأسيس هيئات عالمية للدول الإسلامية ومن ذلك تأسيسه لرابطة العالم الإسلامي .ثم توالت جهود المملكة ومن ذلك دعوة الملك فيصل ـرحمه الله- إلى إنشاء منظمة التعاون الإسلامي "المؤتمر الإسلامي سابقا" والهيئات التابعة لها اعتنى برابطة العالم الإسلامي ووسع في إنشاء الهيئات التابعة لها؛ وقام الملك فيصل رحمه الله بجولات شملت جميع دول العالم الإسلامي ومنها بلدي النيجر داعيا إلى وحدتها وتحالفها.

بعض جهود المملكة العربية السعودية بالنيجر:

للمملكة العربية السعودية جهود كبيرة بالنيجر منذ استقلالها إلى اليوم ومن ذلك:

مركز الملك فيصل الإسلامي

ومركز الأمير سلطان الثقافي بنيامي وكلاهما تابع لرابطة العالم الإسلامي

الصندوق السعودي للتنمية بدأ نشاطه الإنمائي بالنيجر من عام 1976 م

كما لا ننسى مساهمة البعثة التعليمية التي توفدها السعودية إلى النيجر منذ سنوات.

وكذلك جهود مركز الملك سلمان للإغاثة ومشاريعه بالنيجر.

الصورة من عمر مختار

هذه مجرد نماذج من جهود المملكة العربية السعودية بالنيجر فقد وقفت تساند النيجر في أزماتها منذ استقلالها إلى اليوم؛ وهذا تولدت منه الثقة المتبادلة بين الطرفين في التعاون الثنائي بين البلدين؛ فكانت النيجر دائمة الحضور في المبادرات التي تقترحها المملكة العربية السعودية لتنمية وتأمين العالم الإسلامي؛ ومن تلك المبادرات التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذي تستضيف نيامي فعاليات برامجه هذه الأيام.

فإلى المملكة العربية السعودية قيادةً وشعبًا، وإلى جميع الدول المشاركة، نرفع لكم أسمى عبارات الشكر والامتنان، لأنكم تقفون مع النيجر ودول الساحل في مواجهة خطر الإرهاب، وتعملون معنا يدًا بيد لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

المرحلة الثانية من البرنامج.. خطوة عملية لتجفيف منابع الإرهاب.

في إطار هذه الجهود، بدأ التحالف تنفيذ المرحلة الثانية من برنامجه في دول الساحل، بهدف تجفيف منابع الإرهاب ومكافحة تمويله، ونشر ثقافة التسامح والاعتدال. لا يقتصر العمل على الإجراءات العسكرية فحسب، بل يمتد إلى برامج فكرية وتقنية وفنية تهدف إلى تحصين المجتمع من الفكر المتطرف ومنع تدفق الأموال إلى الجماعات الإرهابية.

النيجر.. كيف تستفيد من هذه المبادرة الرائدة؟

إنها فرصة عظيمة للنيجر للاستفادة من هذه الجهود الرائدة، وهنا نقترح بعض النقاط التي يمكن العمل عليها بالتعاون مع التحالف:

1. تعزيز التعاون الفكري والتعليمي: دعم برامج توعية في المدارس والجامعات والمساجد، بهدف تحصين الشباب من الفكر المتطرف ونشر خطاب التسامح.
2. تحسين القدرات الأمنية والاستخباراتية: الاستفادة من خبرات التحالف في مراقبة تمويل الإرهاب والتصدي لتحركات الجماعات المتطرفة.
3. إطلاق حملات إعلامية مشتركة: استخدام الإعلام كأداة قوية لمكافحة التطرف والترويج لرسائل الاعتدال والتسامح.
4. التعاون في التنمية الاقتصادية: دعم برامج اقتصادية تعزز الاستقرار الاجتماعي، وتوفر فرص عمل للشباب، مما يقلل من انجذابهم إلى الجماعات المتطرفة.
5. تطوير الشراكات العسكرية: تعزيز التنسيق بين القوات النيجرية وقوات التحالف لمكافحة التهديدات الإرهابية بفعالية أكبر.

ختامًا.. تحالفنا هو درعنا ضد الإرهاب

إن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب ليس مجرد تحالف شكلي، بل هو كيان فاعل يُترجم أقواله إلى أفعال، واليوم نرى أثر هذه الأفعال في النيجر ودول الساحل. نحن نعتز بشراكتنا مع هذا التحالف، ونتطلع إلى مزيد من التعاون لضمان مستقبل أكثر أمنًا واستقرارًا لمنطقتنا.

مرة أخرى، كل الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية وقيادتها الحكيمة، ولكل الدول الأعضاء في التحالف، على هذه الجهود النبيلة في محاربة الإرهاب وبناء السلام.

عمر الانصاري

ديانا شعبان

بعد كل هذه الكوابيس اخيراً تحقق الحلم

ديانا شعبان/نائبة رئيس التحرير

بعد فراغ دام أكثر من سنتين، النواب اللبنانيون ينتخبون العمادجوزيف عون رئيساً جديداً للجمهورية اللبنانية.
أتى انتخابه رئيساً للجمهورية في وقت لا يزال لبنان يعاني منتداعيات الإنهيار المالي، فضلا عن آثار الحرب الإسرائيلية الأخيرة. فاعتبر بعض المحللين أن لبنان قد دخل مرحلة جديدة بعد أن أغلاق الفراغ، وقد كان السؤال الأكثر أهمية في المرحلة الحالية ماذا بعد إنتخاب الرئيس اللبناني الجديد؟
لذلك كان لا بد من حوار مع أحد المطّلعين على الوضع في لبنان من جوانب مختلفة وأبرزها التحديات التي تواجه الساحة السياسية اللبنانية حالياً.

مع أمين السر العام في الحزب التقدمي الاشتراكي

ظافر ناصر الحائز على إجازة في العلوم السياسية والإدارية من الجامعة اللبنانية، ودراسات عليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية.

ظافر ناصر

حيث طرحنا عليه الأسئلة التالية:

١- ما هي تطلعاتك للبنان في المستقبل؟

- أولوية ما يتطلع إليه كلّ لبناني هو "إعادة بناء الدولة والمؤسسات فيها" والتي هي طموح كل مواطن كإطار طبيعي وأساسي لتأمين ما يحتاج إليه هذا المواطن على كافة المستويات، و لرعاية الحياة السياسية واللبنانية للمواطنين تحت سقف الدستور والقوانين.

٢-على ماذا يعتمد نجاح الرئيس الجديد في مهامه،وهل سيتمكن من مكافحة الفساد وإعادة هيكلة المؤسسات العامة؟

نجاح الرئيس الجديد مرتبط أولاً بانتظام عمل المؤسسات الدستورية والسياسية والإدارة، وتطبيق الدستور والقوانين وهو قد أكّد هذه الأمور في خطاب القسم، ولا شك أن القوى السياسية عليها مسؤولية كبيرة في ملاقاته وملاقاة الرئيس المكلف من حيث تسهيل الأمور من مختلف الجوانب.

محاربة الفساد تحتاج لقرار وكذلك المحاسبة، وهذا دائما في لبنان موضع تساؤل كبير حول المدى الذي يمكن أن يذهب إليه أي عهد في عملية مكافحة الفساد، الأمر ليس بسيطا في لبنان ولذلك علينا أن ننتظر لتقييم الأمر في هذا الجانب.

الصورة من ديانا شعبان

٣- كيف تؤثر الأزمة الاقتصادية على الاستقرار السياسي في البلاد؟ وما هي الإصلاحات اللازمة للخروج من الأزمة؟

تؤثر على مختلف جوانب الحياة، خصوصا عندما تضرب الطبقة الوسطى وهذا ما حصل منذ اربع سنوات وهذا من شأنه أن يحدث خللاً كبيراً في البنية الاجتماعية مع ارتفاع معدلات الفقر و البطالة و الذي بدوره يؤدي إلى تفشي حالات السرقة والمخدرات والجريمة و ربما أمور أخرى، وهذا يؤدي أيضا إلى وضع أمني غير مستقر .

فالإصلاحات المطلوبة متعددة، تبدأ باستكمال تطبيق إتفاقية الطائف لا سيما إنشاء مجلس الشيوخ واللامركزية الإدارية مثلاً، الإصلاح الإداري، استقلالية القضاء، هيكلة المصارف وإيجاد الحل بالنسبة للمودعين، الكهرباء وغير ذلك من القضايا الأساسية...

٤-كيف تعزز الحكومة من دور المرأة في المجتمع والسياسة؟

ربما تكون الكوتا مرحلياً خطوة تفتح المجال عمليا للمرأة من حيث قوننة الأمر لفترة زمنية معينة، إنما لا أعتقد أن في لبنان هناكرفض لمشاركة المرأة أو عراقيل أو عدم قناعة وقد رأينا المرأة اللبنانية في أكثر من موقع نيابي وحكومي وكانت رائدة ومحاضرة و فاعلة وأظن أن هذا الأمر أصبح حاضرا وبقوة في اذهان المعنيّين و أصبح يؤخذ بعين الاعتبار، ربما المطلوب أكثر ولكننا في الإتجاه الصحيح.

٥- ما هي الخطوات المستقبلية التي ترسمونها لدعم فئة الشباب لتلعب دورها في تحقيق الإصلاح في البلد؟

نقطتان بالنسبة للشباب من الأولويات: الأولى مرتبطة بتعزيز التعليم الرسمي لا سيما الجامعي حتى يتمكن من التحصيل العلمي إذ يتعذر على شرائح واسعة من الذهاب إلى الجامعات الخاصة. أمّا الثانية فهي تأمين فرص العمل التي تعزز بقاء الشباب اللبناني في لبنان وهذا مرتبط بالمسار الاقتصادي و التنمية المطلوبة عبر سياسات عامة في مختلف المجالات.

٦-كيف تتعاون الحكومة مع القطاع الخاص لتحقيق التنميةالمستدامة؟

الشراكة مع القطاع الخاص أصبحت ضرورة و واقعاً قائماً، والنظام اللبناني هو نظام حر ويعطي المجال للمبادرة الفردية، وعلى الرغم من أهمية إبقاء المرافق التابعة للدولة ملكاً لها، الا ان هذا لا يمنع من الشراكة مع القطاع الخاص خصوصا في القطاعات المتعثرة لإطلاق عجلة التنمية.

وهنا نصل إلى نهاية حوارنا القيم مع أمين السر العام في الحزب التقدمي الاشتراكي ظافر ناصر الحائز على إجازة في العلوم السياسية والإدارية من الجامعة اللبنانية، ودراسات عليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية.

نشكره على جهوده و وقته ومعلوماته ونتمنى له وللبنان مستقبلاً مشرقاً، كما نأمل أن نلتقي به في حوار آخر.

وفي الختام نقول يجب علينا كمواطنين أن نتحمل مسؤوليتنا في نهوض لبنان الجديد .

نائب رئيس التحرير
ديانا شعبان

هيومان جورنال

منارة إنسانية للأعلام

العدد الثامن 01. 02. 2025

“حقوق الإنسان لا تُجزّأ، ولا يمكن منحها لشعب دون آخر، فجميع البشر متساوون في كرامتهم وحقوقهم. أوقفوا صناعة الحروب، ودعوا العالم ينعم بالسلام والأمان.”

أحمد محمود الأحمد